

زيادة حصة العمل في الدخل هي العامل المحفز الأساسي للانتعاش الاقتصادي والعمالة على المستوى العالمي

يهدّد استمرار ضعف الاقتصادات المتقدمة آفاق انتعاش الاقتصاد العالمي، بما أن الطلب المحلي للبلدان النامية ليس بالقوة التي تكفي لدعم مسار نموها الحديث. وقد ظلت البلدان النامية منذ فترة محرك الاقتصاد العالمي، ولكن مع انعدام التحسّن في طلب الأسواق التقليدية في الشمال، أخذ جهد الانفصال يفقد مفعوله. ففي معظم أنحاء العالم المتقدم، يُعتبر التشفّط المالي أمراً لا غنى عنه لتحقيق النجاح في الأجلين المتوسط والطويل، رغم وضوح عدم نجاحه حتى الآن. غير أن العوامل المسبّبة لقتامة التوقعات الفورية والقصيرة الأجل المتعلقة بالاقتصاد العالمي لن تجعل التوقعات الطويلة الأجل مُبهجة بصورة تلقائية. بل العكس هو الصحيح في الواقع: فكلما ازدادت قتامة الأجل القصير، زاد التأثير السلبي على المستقبل وزادت الآثار غير المباشرة السلبية على البلدان الأخرى، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

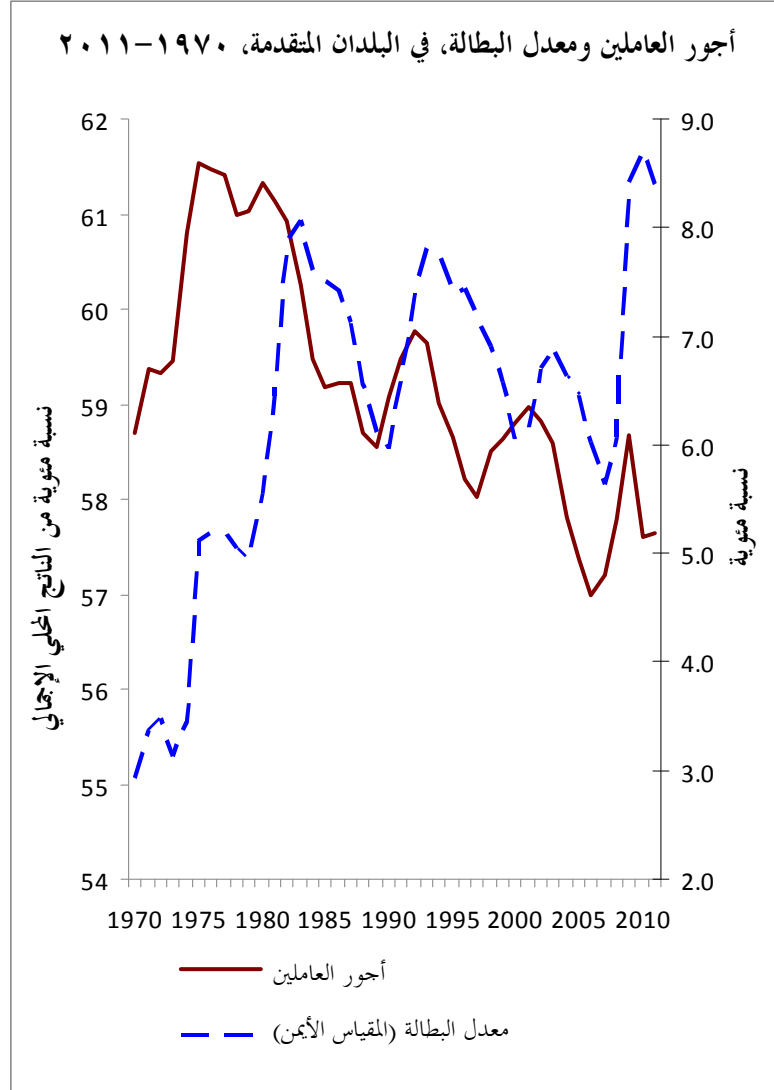
وفي ظل استنفاد السياسة النقدية والإعاقبة السياسية لتطبيق سياسة مالية لحفز النمو تشتد الحاجة إلى تحليلات جديدة وأدوات جديدة للخروج من المأزق. وقد أوضح الأونكتاد في تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٢ أن المأزق الراهن يرجع بصورة رئيسية إلى اختلال أداء أسواق العمل في الاقتصادات الصناعية الرئيسية. فالبطالة بالغة الارتفاع لكن الأجرور منخفضة. والأسر المعيشية التي تزرع تحت وطأة البطالة وانخفاض الأجرور لا تستطيع زيادة استهلاكها؛ أما الشركات، فبالرغم من تمتعها بمستويات أرباح وموارد نقدية مرتفعة، تُحجم عن زيادة الاستثمار، في ظل انخفاض استغلال الطاقة بالإضافة إلى ضعف التوقعات. ومع بلوغ معدلات البطالة أعلى مستوياتها وبلوغ حصة الأجرور في الدخل القومي أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، انتفت مصداقية الترنيمة المنتشرة على نطاق واسع لجعل "أسواق العمل أكثر مرونة" سعياً لتنشيط الاقتصادات العليلية، وينبغي أن تقوم الحكومات بدلاً من ذلك بوضع سياسات فعالة للدخل.

تراجع توقعات الدخل يُقيّد الطلب المحلي

ظل انكماش الأجرور وتخلف نمو الأجرور الحقيقية عن الزيادة في الإنتاجية سمة بارزة من سمات النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم في السنوات الثلاثين الماضية، وبخاصة في الاقتصادات المتقدمة. غير أن الرواتب الضخمة التي تحصل عليها قلة من الناس والتي تعكس اتجاهها عاماً نحو زيادة الأرباح وزيادة التفاوت لم تؤد إلى استثمار مستدام بشكل متزايد في رأس المال الثابت، كما توحى به النظرية الاقتصادية. وفي البلدان المتقدمة، انخفضت حصة دخل العمل بخمس نقاط مئوية أو أكثر في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وبداية الأزمة المالية العالمية. وفي بعض الاقتصادات الرئيسية، شكّل ذلك انقلاباً واضحاً للعقد الاجتماعي والتوافق الذي تم مع العمالة المنظمة في فترة ما بعد الحرب، وعلى أساس أن الأجرور الحقيقية ستزيد بالتوازي مع نمو الإنتاجية، ما يُدعم الطلب المحلي للأسر المعيشية.

وهكذا، لم يكن من المفترض، وفقاً للنظرية التي هيمنت على الفكر الاقتصادي طوال عقود، أن تقترن الزيادة الحادة في البطالة بأجور منخفضة أو متناقصة. غير أن هذا ما حدث تحديداً في أثناء الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. فبينما هبطت الأجور في الاقتصادات المتقدمة إلى أدنى مستوياتها خلال ستة عقود، ارتفعت البطالة بمعدل غير مألوف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بلغ ٩ في المائة (انظر الشكل ١).

الشكل ١



المصادر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية OECD Stat Extracts لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات Annual Macro-economic (EC-AMECO) للمفوضية الأوروبية.

ملاحظة: لا تشمل البلدان المتقدمة بلدان أوروبا الشرقية. وحُسبت أجور العاملين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل. وهناك انقطاع في عام ١٩٩١ بسبب إعادة توحيد ألمانيا.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تَخَلَّت الأجر عن الإنتاجية لعدة سنوات لكن البطالة ارتفعت عند اندلاع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. بمعدل يضاهي في حدته على الأقل معدل البطالة في فترات الركود السابقة، واستمرت أكثر من ذي قبل. غير أنه إذا كانت زيادة البطالة بشكل حاد ممكنة رغم تخلف الأجر الحقيقية كثيراً عن الإنتاجية، فإن الرابطة السوقية البسيطة التي يفترض بمقتضاها أن يؤدي انخفاض الأجر إلى خلق الطلب على العمل لا تنطبق. فالبطالة المرتفعة تضغط في الواقع على الأجر، لكن انخفاض الأجر يحدث مزيداً من التخفيضات في العمالة، نظراً لما يؤدي إليه من تناقص الاستهلاك والطلب النهائي. وترك البطالة المرتفعة تواصل ضغطها على الأجر يأتي بنتائج عكسية، لأن التأثير الفوري لهبوط الأجر الاسمية هو هبوط في طلب الأسر المعيشية.

ويشكل تسلسل الأحداث عنصراً حاسماً للأهمية: فعند هبوط الأجر، ينخفض الطلب المحلي بالتأكيد قبل ظهور أي أثر إيجابي آخر، مثل إحلال العمل محل رأس المال. ولن يؤدي هبوط الأجر حتى إلى ارتفاع الأرباح إذا ما انخفض الطلب أولاً وأدى إلى انخفاض استغلال الطاقات. وتستطيع الحكومة وحدها، بتطبيق تدابير مُحفزة للطلب، تعويض الهبوط في الطلب الناشئ من سوق العمل نتيجة لـ "الأجر المرنة".

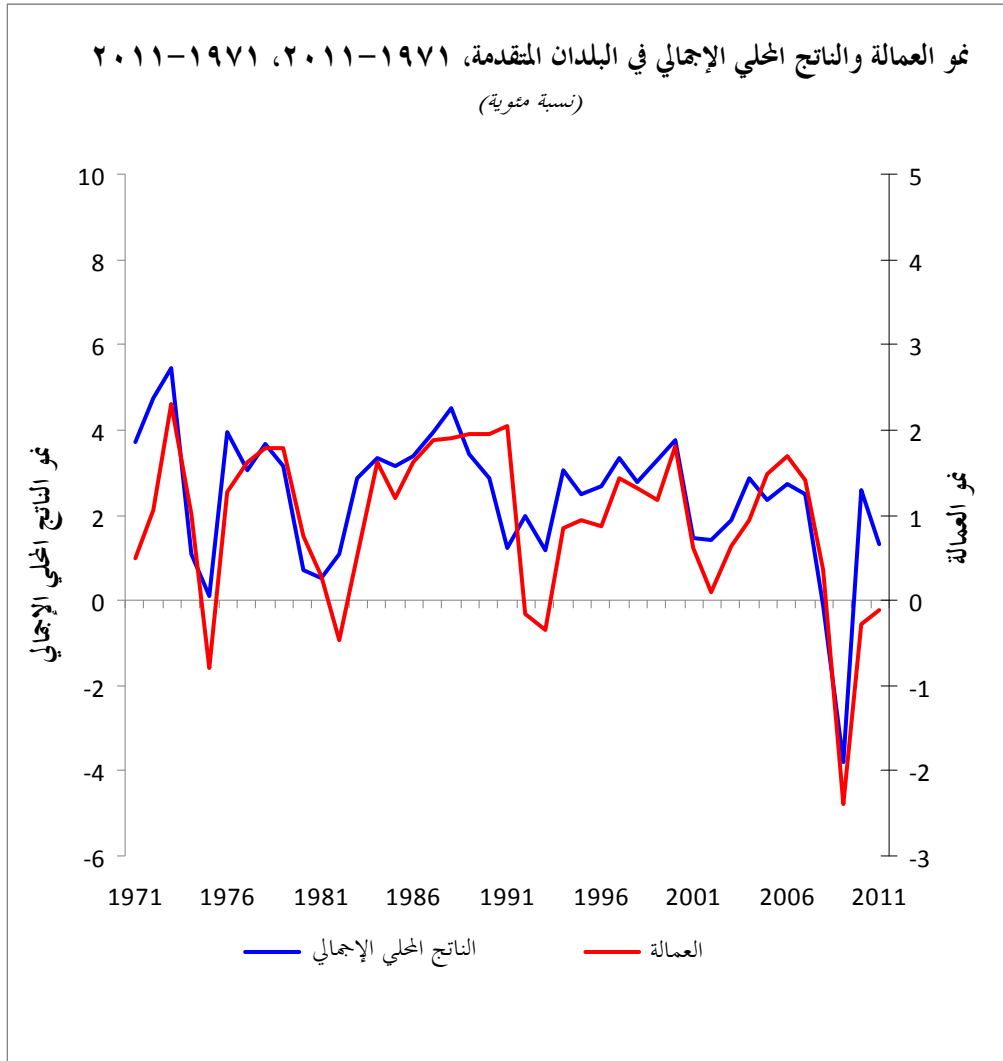
ومن المفارقات أنه بينما قامت الحكومات بصورة متكررة بعمل المصارف كما لاذ أخير، يرفض الكثيرون ليس فقط دور صاحب العمل الأخير، بل يذهبون في الاتجاه العكسي، ويوصون بتخفيضات أو بوضع حدود قصوى لفاتورة الأجر. ومنذ بداية الأزمة، نَبِه الأونكتاد إلى أن خلق فرص العمل يتعارض مع التقشف المالي. وهذه الرسالة أيدتها مؤخراً عدد كبير آخر، شمل اليونيسيف (٢٠١٢) التي تحشى أن تؤدي تدابير التقشف التي تقوم الحكومات ببحثها في شتى أنحاء العالم إلى تأخير انتعاش سوق العمل وتفاقم التكاليف البشرية الباهظة للأزمة الاقتصادية. ويخلص استعراض اليونيسيف للتقارير القطرية لصندوق النقد الدولي إلى أن هناك ٧٣ بلداً متقدماً ونامياً نظر في تخفيضات الأجر أو تعيين حد أقصى لها في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢. ويُتوقع في الوقت ذاته أن يخفض ١٣٣ بلداً إنفاقه العام، ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على العمالة والأجر.

وكتيراً ما يجري ربط هذه التدابير بمحاولات تحسين "القدرة التنافسية الدولية" للبلدان. غير أن مفهوم القدرة التنافسية هو مفهوم صالح للتطبيق على مستوى الشركات، بل والأهم أنه مفهوم نسبي. ولئن كان باستطاعة جميع البلدان تحسين أداء إنتاجيتها وزيادة دخول سكانها، فإن محاولة الجميع تحسين القدرة التنافسية بتخفيض الأجر بالنسبة إلى الإنتاجية الوطنية ستنتهي حتماً بإفقار عام - في سباق حقيقي نحو الهاوية.

ومن المؤسف أن راسمي السياسات الاقتصادية العالمية لم يستخلصوا الدرس بعد. وقد حذر تقرير التجارة والتنمية ٢٠١١ ومنشور Policy Brief No. 24 (٢٠١١) من المغالاة في التفاؤل بشأن قدرات مستثمري القطاع الخاص والمستهلكين على التعافي في حالة حدوث انكماش مالي في ظل مناخ اقتصادي بالغ الهشاشة. وتثبت السلسلة الأخيرة لتوقعات الناتج

الخلي الإجمالي التي خفضت بشكل مؤلم وتوقع العودة إلى الركود العالمي أن بعض الأفكار، مثل "الأثار غير الكيترية" للتقشف، تعكس أماني وليس نظرية جديرة بالتصديق وأدلة عملية مقنعة. ففيما يتعلق بنمو العمالة، تشير الأدلة إلى وجود علاقة قوية متبادلة بينه وبين نمو الدخل الإجمالي، كما تشير إلى وجود علاقة قوية متبادلة بين النمو في رأس المال الثابت الإجمالي والنمو في العمالة (الأونكتاد، ٢٠١٢؛ وانظر الشكل ٢). وفي الواقع العملي، يوجد تكامل بين العمل ورأس المال ولكن لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر. فالشركات تستثمر في العمل ورأس المال عند زيادة الطلب، وتسحب استثماراتها في كليهما عند هبوط الطلب.

الشكل ٢



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية OECD Stat Extracts لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات (EC-AMECO) Annual Macro-economic للمفوضية الأوروبية؛ و Historical Statistics of Japan, Statistical Bureau . ملاحظة: لا تشمل البلدان المتقدمة بلدان أوروبا الشرقية.

وهذا الدليل يدحض بوضوح الحجة التقليدية التي تزعم إلى أن العمالة يمكن أن تكون مرتفعة عند أي معدل نمو إذا كانت سوق العمل تتميز بالمرونة الكافية. غير أن مرونة أسواق العمل في المرحلة الراهنة يمكن أن تنطوي على هبوط الأجور وانخفاض الطلب الكلي - وهو مسار سيؤدي بلا شك إلى تفاقم عدم استقرار الاقتصاد. وسوف يتسبب في تعميق الركود، ويؤدي إلى انخفاض العمالة والضغط على الأجور من جديد. واستبعاد الطلب كعامل حاسم الأهمية للاستثمار الذي يقوم به منظمو المشاريع خطأ فادح ويعني فشل دائم للسياسة الاقتصادية. وبالمثل، عندما انخفضت الضرائب على الشركات في الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٥، لم يرتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بل انخفض. فالشركات التي لديها حجم ضخم من الأرباح ورؤوس الأموال لكنها تواجه نقصاً في الطلب لا تقدم على زيادة مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية التي تخلق فرص عمل.

إعادة التوازن وتعزيز الطلب، بوسائل منها سياسات الأجور وأسواق العمل

يجب أن تشكل إعادة توازن توزيع الدخل هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة العامة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. فالنمو غير المنصف من حيث التوازن بين العمل ورأس المال، أو الذي يؤدي إلى مكافآت بالغة الارتفاع لقلّة محظوظة ومكافآت بالغة الانخفاض للجماهير (ما يُطلق عليه تعبير ٩٩ في المائة) لا يمكن أن يكون مستداماً في الأجل الطويل. فالأسر المعيشية العاملة هي أهم مستهلك والاستهلاك الخاص هو العنصر الرئيسي للطلب المحلي المستدام؛ ولا يمكن التخلي عن هذه الأسر المعيشية بصورة منهجية. ولذا، فلا غنى عن سياسات الأجور الداعمة للعمالة والنمو. وينبغي أن تستكمل السياسات النقدية والمالية بسياسات للدخول إذا ما كان ميزان القوى في سوق العمل غير منصف. ويزداد هذا الأمر أهمية في البلدان النامية. فقدرة هذه البلدان على تعزيز نمو الإنتاجية لا يمكن أن تلعب دوراً مفيداً للاقتصاد ككل إلا بإتاحة الفرصة لجميع قطاعات المجتمع للاستفادة من عائد تحسين تقسيم العمل.

وتشمل مبادئ السياسات العامة الملائمة ما يلي:

- ينبغي أن تقاوم الحكومات ترنيمه "أسواق العمل المرنة" وأن تقوم بدلاً من ذلك بوضع سياسات فعالة للدخول؛
- ينبغي اتخاذ التدابير التي تسمح بزيادة متوسط الأجور الاسمية بنفس معدل زيادة متوسط الإنتاجية مضافاً إليها معدل التضخم المستهدف الذي تحدده الحكومة أو المصرف المركزي؛

- يمكن أن تساهم آليات المساومة الجماعية في تحقيق ذلك، مدعومة بالتوصيات أو المبادئ التوجيهية العامة التي تضعها الحكومة لتعديلات الأجور، عن طريق الحد الأدنى للأجور على سبيل المثال؛
 - يمكن استخدام أدوات أخرى أيضاً لتصحيح ميزان نتائج الأسواق، ويشمل ذلك خلق فرص عمل حكومية إضافية، وفرض الضرائب التصاعدية؛
 - يمكن أن يقوم الإنفاق العام الرامي إلى تحسين توفير السلع والخدمات الأساسية بدور مساعد أيضاً، بتوفير قناة ثانوية لإعادة التوزيع.
- وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الأونكتاد ٢٠١٢

المراجع

- الأونكتاد (٢٠١٢). تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٢: سياسات النمو الشامل والمتوازن. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.12.II.D.6 نيويورك وجنيف.
- UNICEF (2012). A Recovery for All: Rethinking Socio-Economic Policies for Children and Poor Households. Ortiz I and Cummins M, eds. United Nations publication, New York. ISBN: 978-1-105-58755-9

النقاط الرئيسية

- بلغت حصة الأجور في الدخل القومي أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية وبلغت البطالة أعلى مستوياتها؛
- تشكل الأسر المعيشية العاملة أهم مستهلك في الاقتصاد لكنها في ظل هذا الضغط لا تستطيع الاستهلاك بدرجة تكفي لدعم الانتعاش الاقتصادي؛
- ينبغي أن تقاوم الحكومات ترنيمة "أسواق العمل المرنة" وأن تقوم بدلاً من ذلك بوضع سياسات فعالة للدخل؛
- إن محاولات البلدان تحسين القدرة التنافسية عن طريق تخفيض الأجور بالنسبة إلى الإنتاجية لن تحدث سوى إفقار عام - في سياق حقيقي نحو الهاوية.